

تدين الأمم المتحدة في مصر الوفاة المأساوية لـ "ندى"، ابنة الـ ١٢ عاماً، في محافظة أسيوط أثناء خضوعها لختان الإناث على يد أحد الأطباء.

إننا نشعر بالصدمة كون وفيات لا داعي لها كهذه، لا تزال تحدث في عام ٢٠٢٠، على رغم التقدم المُحرز نحو إنهاء هذه الممارسة الضارة، من قبيل الإصلاحات القانونية، وزيادة الوعي، وكذلك الانخراط المباشر مع المجتمعات المحلية والقادة الدينيين.

وإننا نرحب بالبيان الذي أصدرته اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث والذي أدانت فيه الواقعة المروعة، وإذ نحترم التحقيقات الجارية واستقلال العملية القضائية، فإننا نضم صوتنا إلى اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في المطالبة بتوقيع أقصى عقوبة على الجناة.

تم الإبلاغ عن الجريمة يوم الخميس من خلال خط نجدة الطفل (١٦٠٠٠)، والذي يديره المجلس القومي للطفولة والأمومة، وقد أُلقي القبض على كل من الطبيب ووالد الضحية، بحسب تقارير إخبارية.

وفي حين كان هناك انخفاضاً في انتشار ختان الإناث في الفئة العمرية (١٥-١٧ عاماً) بأكثر من ١٣ في المائة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤ (المسح السكاني الصحي ٢٠١٤)، فينبغي تسريع وتيرة الجهود نحو التخلي عن ختان الإناث، كمسألة مُلحة.

وبحسب المسح السكاني الصحي ٢٠١٤، تعد ظاهرة تطبيب ختان الإناث الأكثر شيوعاً في مصر، إذ تعرضت ٨ من كل ١٠ فتيات للختان على أيدي أفراد طبيين. وعند مقارنة الأمهات والبنات، فإن اتجاهات التطبيب تزداد بحدّة على ما يبدو، إذ خضعت ٣٧,٩ في المائة من الأمهات للإجراء على يد مهنيين طبيين، مقارنة بـ ٨١,٩ في المائة من البنات.

تشيد الأمم المتحدة بالتزام حكومة مصر بالقضاء على الختان، والذي تجلّى في ٢٠١٩ من خلال تأسيس اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث، تحت قيادة المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

والأمم المتحدة ملتزمة بدعم اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث في جهودها لاستئصال هذه الممارسة الضارة.

كما وأن الأمم المتحدة ملتزمة بالعمل مع السلطات والمجتمع المصريين لحماية حقوق جميع الفتيات والنساء ضد ممارسة الختان.

يُمثل ختان الإناث انتهاكاً لحقوق الإنسان وشكلاً من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، متجذراً في عدم المساواة بين الجنسين، بجانب التفسيرات الدينية والمعتقدات الثقافية المغلوطة. يُمكن لهذا الإجراء أن يؤدي إلى مضاعفات جسدية ونفسية ممتدة لوقت طويل وقد يؤدي إلى الإصابات، وكما رأينا إلى الوفاة. وتبقى الرغبة في القبول الاجتماعي وتجنب الوصم الاجتماعي بمثابة أكبر دافع لإجراء ختان الإناث.

في ٢٠٠٨، تم إدخال تشريع يجرم ختان الإناث في مصر من خلال تعديلات على قانون الطفل (١٩٩٦) وقانون العقوبات. وفي ٢٠١٦، جرى تعزيز القانون بشكل أكبر وتشديد العقوبات لتنص على السجن من ٥-٧ سنوات لكل من يرتكب هذه الجريمة. كما وتعاقب المادة بالسجن من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، كل

من يصطحب ضحايا تلك الجرائم إلى مرتكبيها. وعلاوة على هذا، فإن التعديل يعاقب بالسجن لمدة قد تصل ١٥ عاما إذا ما أدى إجراء ختان الإناث إلى موت الضحية أو أحدث "عاهة مستديمة".

إن الأمم المتحدة ملتزمة بتسريع وتيرة الجهود للقضاء على ختان الإناث بحلول ٢٠٣٠. ونحن نأمل أن تسلط الوفاة المأساوية لـ "ندى" الضوء على الحاجة الملحة لحماية الفتيات من هذه الممارسة الضارة.